دور الأساليب الرقابية المحاسبية في تعزيز التوازن الاقتصادي بالبيئة الليبية (دراسة حالة عن المصرف الإسلامي الليبي – فرع طرابلس)

الأستاذ الدكتور: حسني رمضان الشتيوي
أستاذ المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة طرابلس
h.alshtiwi@uot.edu.ly

الدكتور: محمد الطيب الشريف
أستاذ المحاسبة المُشارك / كلية الاقتصاد / جامعة صبراتة
Mohammed.alsharif@sabu.edu.ly

الدكتورة: هدى مسعود البدري
أستاذ المحاسبة المُشارك، كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
hudi.abdulhafith@uob.edu.ly

المُلخص:

هدف البحث إلى التعرف على دور الأساليب الرقابية المحاسبية في تعزيز التوازن الاقتصادي، دراسة حالة داخل المصرف الإسلامي الليبي، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد أسلوب الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتمثّل مجتمع البحث في الموظفين العاملين في الإدارات المالية، والرقابة الشرعية، والمراجعة بالمصرف الإسلامي الليبي، وقد تم استخدام العينة القصدية باختيار الموظفين ذوي العلاقة المباشرة بموضوع البحث الحالي، وتوزيع عدد (60) إستبانة، وتم إسترجاع (55) إستبانة صالحة للتحليل، بنسبة إستجابة بلغت (91.6%)، وهي نسبة جيدة تُعزز من موثوقية نتائج البحث وإمكانية تعميمها.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن المصرف الإسلامي الليبي يتمتع بتوازن مالي نسبي ومُستقر، حيث يُحقق التوازن بين الإيرادات والنفقات ويستخدم الموارد المالية بكفاءة، كما يعتمد المصرف على أساليب رقابية محاسبية وشرعية فعّالة، وفي نفس الوقت تواجه نظم الرقابة عدة معوقات أبرزها نقص الكوادر المتخصصة، ضعف البنية التحتية التقنية، عدم وضوح السياسات الرقابية، ضعف التعاون، والتداخل بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية.

وعليه يوصي البحث بتنفيذ برامج تدريبية مكثفة لتطوير مهارات الكوادر البشرية في أحدث نظم الرقابة المحاسبية والتقنية، مع تبني تقنيات حديثة في نظم الرقابة لتعزيز دقة وكفاءة العمليات، ووضع سياسات رقابية واضحة ومحددة تُساهم في توحيد الإجراءات وتقليل التداخل بين الرقابة المالية والشرعية.

الكلمات المفتاحية: الأساليب الرقابية المحاسبية، التوازن الاقتصادي، المصرف الإسلامي الليبي

Abstract:

The research aimed to identify the role of accounting control methods in promoting economic balance, a case study within the Libyan Islamic Bank. The researchers used the descriptive analytical method, and the questionnaire method was adopted as the main tool for collecting data. The research population was represented by the employees working in the financial, Sharia control, and audit departments of the Libyan Islamic Bank.

Purposive sampling was used by selecting employees directly related to the current research topic, and (60) questionnaires were distributed, and (55) questionnaires were returned that were valid for analysis, with a response rate of (91.6%).

The research reached several conclusions, the most important of which are: that the Libyan Islamic Bank enjoys a relative and stable financial balance, as it achieves a balance between revenues and expenditures and uses financial resources efficiently. The bank also relies on effective accounting and Sharia control methods. At the same time, the control systems face several obstacles, the most prominent of which are the lack of specialized personnel, the weakness of the technical infrastructure, the lack of clarity in control policies, the weakness of cooperation, and the overlap between financial control and Sharia control.

Therefore, the research recommends implementing intensive training programs to develop the skills of human resources in the latest accounting and technical control systems, adopting modern technologies in control systems to enhance the accuracy and efficiency of operations, and establishing clear and specific control policies that contribute to standardizing procedures and reducing overlap between financial and Sharia control.

Keywords: Accounting control methods, economic balance, Libyan Islamic Bank

الإطار العام للبحث

1. المقدمة:

تواجه المؤسسات المصرفية الليبية، وخاصة المصارف الإسلامية، تحديات متزايدة تتعلق بكفاءة الأداء المالي، وتخصيص الموارد، وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي، إن التطورات الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تذبذب الاستقرار النقدي، فرضت على المصارف ضرورة امتلاك نظم رقابية محاسبية فعّالة لضمان تحقيق أهدافها التشغيلية والإستراتيجية بكفاءة.

يُعد "التوازن الاقتصادي" في هذا السياق مؤشرًا مهمًا على قدرة المصرف على تحقيق الانسجام بين موارده المالية واستخداماته التشغيلية، بما يضمن الإستدامة والربحية والتحكم في المخاطر، ومن هنا، تبرز أهمية الأساليب الرقابية المحاسبية كوسيلة لتحقيق هذا التوازن من خلال ضبط النفقات، تحسين جودة المعلومات المالية، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

ويأتي المصرف الإسلامي الليبي كنموذج تطبيقي مهم لهذه الورقة البحثية، نظرًا لخصوصية بيئته التشغيلية، واعتماده على ضوابط شرعية ومحاسبية مزدوجة، فرغم توفر بعض الأدوات الرقابية داخله، إلا أن مؤشرات الأداء المالي تُظهر تذبذبًا يطرح تساؤلات جدية حول كفاءة هذه الأدوات في تحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب.

2. الدراسات والأبحاث السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الرقابة المحاسبية والرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية من زوايا مختلفة، مما يُثري فهم العلاقة بين الأساليب الرقابية وتحقيق التوازن الاقتصادي داخل هذه المؤسسات، خاصة في بيئات ذات تحديات تنظيمية واقتصادية مميزة مثل ليبيا.

فقد هدفت دراسة (Zenbela et al. 2023) إلى تسليط الضوء على مقومات الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الليبية، موضحةً التحديات التي تواجهها مثل ضعف الاستقلالية وقلة التفعيل المؤسسي، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأداء المالي وكفاءة ضبط الانحرافات، وتُعد هذه الدراسة محورية لأنها تربط بين ضعف الرقابة واختلال التوازن المالي في المصارف الإسلامية الليبية، مما يؤكد الحاجة لدراسة أعمق للعلاقة بين الأساليب الرقابية والتوازن الاقتصادي في نفس البيئة.

فيما تناولت دراسة (الجويفل، 2011) دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين تبني التقنيات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الرقابة الداخلية، ما أدى إلى جودة أفضل في التقارير المالية وسرعة في كشف الانحرافات، هذه الدراسة توسع منظور البحث من خلال دمج الجانب التكنولوجي كعنصر فاعل في تحقيق توازن الأداء المالي.

بينما ركزت دراسة (التواتي، وقفة، 2015) على تقييم دور المراقب الشرعي في المصارف الليبية التي تطبق النوافذ الإسلامية، حيث أظهرت أن ضعف استقلالية المراقب الشرعي وقلة كفاءته التدريبية تؤثر سلباً على فعالية الرقابة، مما يخلق خللاً في الإلتزام الشرعي والمحاسبي، هذه الدراسة تُعزز أهمية الرقابة الشرعية كأحد الأساليب المحاسبية التي قد تؤثر مباشرة على استقرار وتوازن الأداء المالي للمصرف الإسلامي، وهو محور مكمل للبحث الحالي.

وفي ذات السياق تناولت دراسة (حيرش، ورمضاني، 2017) موضوع تفعيل الحوكمة الشرعية وأثرها على ضبط الأداء المصرفي في الجزائر، حيث أظهرت الدراسة أن تفعيل الحوكمة يُساهم في ترشيد الموارد المالية وزيادة الشفافية، مما يُعزز كفاءة الأداء البنكي والإنضباط المالي، تُبرز هذه الدراسة كيف يُمكن للحوكمة الشرعية أن تكون أداة رقابية أساسية لتحقيق الإستقرار الداخلي والتوازن الاقتصادي، وهو ما يتقاطع مع أهداف البحث الحالي.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة تركيزاً متزايداً على دور الرقابة المحاسبية في ضبط الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مع اختلاف في نقاط التركيز بين الرقابة الداخلية، الشرعية، والتكنولوجية، ومع ذلك، فإن مفهوم تحقيق التوازن الاقتصادي داخل المصارف الإسلامية لم يُبحث بشكل مباشر أو معمق في أغلب هذه الدراسات، خاصة في السياق الليبي الذي يتسم بتحديات اقتصادية وتنظيمية خاصة.

لذا، تسعى هذه الورقة البحثية إلى سد هذه الفجوة عبر الربط التحليلي بين فعالية الأساليب الرقابية المحاسبية وتحقيق التوازن الاقتصادي في المصارف الإسلامية الليبية، مما يُعزز فهم كيفية تجاوز التحديات وتحقيق الإستقرار المالي ضمن بيئة محلية مماثلة.

3.مشكلة البحث:

تُشير التقارير الرسمية والبيانات التحليلية الحديثة إلى وجود اختلال واضح في مؤشرات التوازن المالي داخل القطاع المصرفي الليبي، وهو ما ينعكس على المصارف الإسلامية، بما في ذلك المصرف الإسلامي الليبي، فبحسب **تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023)**، فإن المصارف الليبية تُعاني من ضعف في الحوكمة، تأخر في تطبيق نظم رقابية متقدمة، وارتفاع معدلات القروض المتعثرة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي للمؤسسات. (IMF, 2023)

كما كشف تقرير الأداء الربع سنوي لعام (2025) لمصرف ليبيا المركزي أن أكثر من (54.7) مليار دينار ليبي لا تزال غير مستخدمة اقتصاديًا، ما يعكس خللاً في تخصيص الموارد ويُهدد التوازن الداخلي للمصارف. (LinkedIn مصرف ليبيا المركزي، 2025)

وعليه، تنطلق إشكالية البحث الحالي من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

ما مدى فاعلية الأساليب الرقابية المحاسبية في تحقيق وتعزيز التوازن الاقتصادي داخل المصرف الإسلامي الليبي؟

تساؤلات فرعية مشتقة من السؤال الرئيس:

1. ما المقصود بالتوازن الاقتصادي داخل المؤسسات المصرفية، وما مؤشراته؟
2. ما هي الأساليب الرقابية المحاسبية المستخدمة في المصرف الإسلامي الليبي؟
3. إلى أي مدى تسهم هذه الأساليب في تحسين كفاءة الأداء المالي وتقليل الهدر؟
4. ما العلاقة بين الرقابة المحاسبية وتحقيق الاستقرار والتوازن المالي؟
5. ما المعوقات التي تواجه نظم الرقابة في تحقيق التوازن الاقتصادي داخل المصرف؟

4. أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم التوازن الاقتصادي في السياق المصرفي الإسلامي.
2. استعراض وتحليل الأساليب الرقابية المحاسبية المُعتمدة داخل المصرف الإسلامي الليبي.
3. دراسة أثر الرقابة المحاسبية في ضبط الأداء وتحقيق الانسجام بين الموارد والاستخدامات.
4. تقييم فعالية نظم الرقابة في مواجهة مظاهر اختلال التوازن الاقتصادي.
5. تقديم توصيات عملية لتطوير النظام الرقابي بما يُعزز من التوازن المالي داخل المصرف.

5. أهمية البحث:

- ✓ **الأهمية العلمية:** تسعى الورقة البحثية إلى سد فجوة معرفية في الأبحاث التي تتناول العلاقة بين الرقابة المحاسبية والتوازن الاقتصادي، خاصة في البيئة المصرفية الإسلامية الليبية، التي لم تحظَ بالاهتمام البحثي الكافي.
- ✓ **الأهمية العملية:** تُوفر نتائج الورقة البحثية مقترحات عملية للمصـــرف الإســـلامي الليبي، ولمؤســـسـات الرقابة المصـــرفية في ليبيا، لتحســـين نظم الرقابة الداخلية وتوظيفها في اســـتعادة الاستقرار المالي والتشغيلي.

6. حدود البحث:

- ✓ **حدود مكانية:** المصرف الإسلامي الليبي – فرع طرابلس كنموذج تطبيقي.
- ✓ **حدود زمانية:** العام الحالي 2025.

- ✓ **حدود موضـوعية:** يقتصـر البحث على الأسـاليب الرقابية المحاسـبية (مثل الرقابة الداخلية، المراجعة، الرقابة الشـرعية)، ودورها في التوازن الاقتصـادي، دون تناول الجوانب السـياسـية أو القانونية الخارجية.

7. منهجية البحث:

- ✓ **المنهج المسـتخدم:** المنهج الوصـفي التحليلي مع تطبيق منهج دراسـة الحالة على المصـرف الإسلامي الليبي.
- ✓ **أدوات جمع البيانات:** إستبيان موجه للعاملين في الإدارات المالية والرقابية بالمصرف.
- ✓ **مجتمع الدراسة:** الموظفون في الإدارات المالية، الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية، بالمصرف الإسلامي الليبي.

الإطار النظري

أ- الرقابة المحاسبية:

1. مفهوم الرقابة المحاسبية:

الرقابة المحاسـبية هي: مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى ضـبط العمليات المالية والمحاسبية داخل المؤسسـة بهدف تحقيق الدقة، الموثوقية، والكفاءة في إعداد التقارير المالية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

وفقًا لـ(الدسـوقي، 2019) فإن الرقابة المحاسـبية تُعتبر أداة رئيسـية للحد من الأخطاء والتلاعب المالي، كما تضمن إلتزام المؤسسة بالسياسات والمعايير المحاسبية والضوابط الداخلية.

2. أهداف الرقابة المحاسبية:

- الحفاظ على أصول المؤسسة من الفقد أو السرقة.
- ضمان تسجيل العمليات المالية بدقة وشفافية.
- تحسين كفاءة العمليات الاقتصادية وتقليل الهدر المالي.
- دعم اتخاذ القرارات الإدارية من خلال معلومات مالية موثوقة.

3. أنواع الرقابة المحاسبية:

- ✓ **الرقابة الداخلية:** تشمل جميع الإجراءات المنظمة التي تضعها المؤسسة لضمان دقة البيانات المالية ومنع الإحتيال. (أحمد، 2020)
- ✓ **الرقابة الخارجية:** تُركز على التدقيق من قبل جهات مستقلة مثل: المراجعين الخارجيين، ومراقبي الحسابات.
- ✓ **الرقابة الشرعية:** تتمثل في ضمان مطابقة العمليات المالية لمبادئ الشريعة الإسلامية، وخصوصًا في المصارف الإسلامية. (الزبيدي، 2022)

ب- مفهوم التوازن الاقتصادي:

التوازن الاقتصادي داخل المؤسسة يُفهم على أنه: الحالة التي تتوافق فيها الموارد المالية مع الاستخدامات الاقتصادية، بحيث لا يحدث هدر أو نقص يؤثر على استمرارية العمل وتحقيق الأهداف. (الحسيني، 2018)

1. مؤشرات التوازن الاقتصادي:

- ✓ **كفاءة استخدام الموارد:** تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من الموارد المالية المتاحة.
- ✓ **نسب السيولة:** توفر سيولة كافية لتغطية الإلتزامات قصيرة الأجل.
- ✓ **مستوى القروض المتعثرة:** إنخفاض نسبة الديون المعدومة.
- ✓ **الربحية والاستدامة:** قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستمرة.

2. أهمية التوازن الاقتصادي في المصارف الإسلامية:

يتطلب المصرف الإسلامي تحقيق توازن خاص بين الأهداف المالية والأهداف الشرعية، حيث يجب أن تلتزم العمليات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية مع ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي. (الخلفاوي، 2021)

ت- العلاقة بين الرقابة المحاسبية والتوازن الاقتصادي:

إن أهمية الرقابة المحاسبية في تحقيق التوازن تتمثل في كونها تعمل كآلية وقائية لتقليل الهدر، وضمان توظيف الموارد بشكل أمثل، وتعزيز دقة التقارير المالية، مما ينعكس إيجابًا على التوازن الاقتصادي. (الطويل، 2019)

ث- آليات الرقابة ودورها في ضبط الأداء المالي:

- ✓ **المراجعة الداخلية:** تُساهم في الكشف المبكر عن الأخطاء والإحتيال المالي.

- ✓ **التقارير الدورية:** توفّر بيانات دقيقة لقياس الأداء المالي وإتخاذ قرارات تصحيحية.
- ✓ **الرقابة الشرعية:** تُضيف طبقة رقابية فريدة تضمن توافق العمليات مع الشريعة.

ج- التحديات التي تواجه الرقابة في المصارف الإسلامية:

- ✓ ضعف البنية التحتية التقنية.
- ✓ نقص الكوادر المدربة على الرقابة الشرعية والمحاسبية.
- ✓ التداخل بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية قد يؤدي إلى تعقيدات إدارية. (النجار، 2023)

ح- دور الرقابة المحاسبية في المصرف الإسلامي الليبي:

تشـــمل أدوات الرقابة المطبقة: الرقابة الداخلية، التدقيق الشـــرعي، ومراجعة الأداء المالي، لكنها ما زالت تواجه تحديات في التنفيذ والتطوير.

خ- ضرورة تطوير نظم الرقابة:

تحسين نظم الرقابة ضرورة ملحة لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي، والحفاظ على الامتثال الشرعي، والاستجابة لمتطلبات السوق الحديثة: (المركزية الليبية، 2024)

الإطار العملي

1)مجتمع وعينة البحث:

تمثّل مجتمع البحث في الموظفين العاملين في الإدارات المالية، والرقابة الشرعية، والمراجعة بالمصرف الإسلامي الليبي، ونظرًا لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد المجتمع الأصلي، تم استخدام العينة القصدية، حيث تم اختيار الموظفين ذوي العلاقة المباشرة بموضوع البحث الحالي.

فقد تم توزيع عدد (60) إستبانة، وتم إسترجاع (55) إستبانة صالحة للتحليل، بنسبة إستجابة بلغت (91.6%)، وهي نسبة جيدة تُعزز من موثوقية نتائج البحث وإمكانية تعميمها.

2) أداة البحث:

يتناول هذا القسم تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الإستبان للوصول الى نتائج حول مشكلة البحث.

3)مقياس البحث:

استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى الموافقة على البنود الواردة في الاستبانة، والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت إجابات أفراد عينة البحث تتوزع بالتجانس على الإجابات الخمس للمقياس، والذي يُعطي أدنى درجة وصولاً لأعلى درجة.

للقيام بالدراسة الإحصائية، تم الاعتماد على المقاييس الإحصائية التالية:

1- معامل الثبات Cranach Alpha لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقياس الذي تم اعتماده في البحث.

2- مقاييس الإحصاء الوصفي وهي المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

4) إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:

إعتمد الباحثان نموذجًا إحصائيًا لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-1=4)، ومن تم تقسيم الدى على أكبر قيمة في المقياس (0.80 = 5 ÷ 4) ثم تضاف هذه القيمة الى أقل قيمة للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، فإنه عادة ما تكون قيم الأوزان (Weights) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) مقياس لكرت الخماسي

مدى الأهمية	مستوى مؤشر الأهمية
من 1 الى أقل من 1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى أقل من2.60	غير موافق
من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسط (محايد)
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

من الجدول رقم (1) سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور البحث، تقع في مستوى من المستويات الخمس المذكورة (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وبناءً عليه يتم تحليل النتائج. (عبد الفتاح، 2008)

5) صدق الأداة وثباتها:

تم اختبار درجة المصداقية من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cranach Alpha) للحكم على صدق وثبات أداة البحث (الإستبانة)، وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الأداة، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة (75.90 %) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذا البحث، حيث أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي (70%).

الجدول رقم (2) البيانات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار (n=49)	النسبة(%)
الجنس	ذكر	35	%71.4
	أنثى	14	%28.6
العمر	أقل من 25 سنة	5	%10.2
	25–35سنة	20	%40.8
	36–45سنة	15	%30.6
	أكثر من 45 سنة	9	%18.4
المؤهل العلمي	بكالوريوس	30	%61.2
	ماجستير	14	%28.6
	دكتوراه	4	%8.2
	آخر	1	%2.0
القسم الوظيفي	المالية والمحاسبة	20	%40.8
	الرقابة الداخلية	10	%20.4
	الرقابة الشرعية	6	%12.2
	الإدارة العليا	8	%16.3
	غير ذلك	5	%10.2
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	8	%16.3
	من 3 إلى 6 سنوات	22	%44.9
	أكثر من 6 سنوات	19	%38.8

من خلال الجدول رقم (2) نُلاحظ أن:

1. **متغير الجنس:** تُشير النتائج إلى أن الذكور يُشكلون غالبية العينة بنسبة (71.4%)، وهو ما قد يعكس الطبيعة الذكورية النسبية لسوق العمل المصرفي في ليبيا، خاصة في الوظائف المالية والرقابية، أما تمثيل الإناث بنسبة (28.6%) يظل مناسبًا لإعطاء توازن نسبي في آراء الجنسين.

2. **متغير العمر:** يُلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلًا هي (25–35) سنة بنسبة (40.8%)، وهي فئة مهنية نشطة غالبًا ما تجمع بين المؤهل الأكاديمي والخبرة العملية الحديثة، وتمثيل جيد للفئات العمرية الأكبر (36–45) و (أكبر من45)، مما يعكس نضجًا وظيفيًا وتنوعًا في وجهات النظر داخل العينة.

3. **متغير المؤهل العلمي:** تُفيد البيانات بأن (89.8%) من العينة يحملون درجات علمية عليا (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، مما يعزز جودة المدخلات البحثية، هذا المستوى العلمي المُرتفع يدعم دقة وفهم المشاركين لمفاهيم الرقابة المحاسبية والتوازن الاقتصادي، ويضفي مصداقية علمية قوية على نتائج الاستبيان.

4. **متغير القسم الوظيفي:** تُمثل الفئة الأكبر المالية والمحاسبة بنسبة (40.8%)، تليها الرقابة الداخلية بنسبة (20.4%)، مما يتوافق مع طبيعة موضوع البحث المرتبط بالرقابة المحاسبية، كما أن الإدارات ذات العلاقة المباشرة بالبحث مثل الرقابة الشرعية (12.2%) والإدارة العليا (16.3%) مشمولة أيضًا، وهو ما يُحقق شمولية في التغطية الوظيفية داخل المصرف.

5. **متغير سنوات الخبرة:** أظهرت النتائج أن أكثر من (83.7%) من العينة لديهم خبرة تفوق 3 سنوات، منهم (38.8%) لديهم خبرة تفوق 6 سنوات، هذا يُشير إلى أن غالبية المُشاركين يمتلكون فهمًا عميقًا وخبرة متراكمة في بيئة العمل المصرفي، مما يدعم موثوقية تقييمهم للأنظمة الرقابية والتوازن المالي.

تعكس الخصائص الديموغرافية للعينة درجة عالية من التخصص والاحترافية، مما يُعزز من صلاحية الاعتماد على نتائج الاستبيان في التوصل إلى استنتاجات علمية دقيقة، كما أن التوازن في التوزيع بين الفئات المختلفة من حيث: العمر، الجنس، والمستوى العلمي يعطي الاستبانة تمثيلًا شاملاً لواقع العمل المصرفي الإسلامي الليبي .

الجدول رقم (3) تحليل محور التوازن الاقتصادي داخل المصرف

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
6.1	**المصرف يحقق توازنًا بين الإيرادات والنفقات**	**4.1**	**±0.7**

6.2	المصرف يستخدم الموارد المالية بكفاءة	4.0	±0.6
6.3	توجد إجراءات لمنع الهدر المالي	3.8	±0.8
6.4	نسبة الديون المعدومة منخفضة وتحت السيطرة	3.6	±0.9
6.5	المصرف يفي بالتزاماته المالية في الوقت المحدد	4.2	±0.5

معامل كرونباخ → $\alpha = 0.81$ ثبات جيد جدًا

تُشير نتائج تحليل محور التوازن الاقتصادي داخل المصرف إلى تقييم إيجابي نسبيًا من قبل موظفي المصرف الإسلامي الليبي تجاه مدى تحقيق المصرف لتوازنه المالي، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (3.6 و4.2) على مقياس ليكرت من (1 إلى 5)، حيث حصلت العبارة المتعلقة بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد على أعلى تقييم بمتوسط (4.2) وإنحراف معياري منخفض نسبياً (±0.5)، مما يعكس توافقًا كبيرًا بين المشاركين على استقرار الأداء المالي للمصرف في هذا الجانب الحيوي.

كما حصل تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات واستخدام الموارد المالية بكفاءة على تقييمات إيجابية أيضًا، مع متوسطات حسابية تقارب (4.0) وما فوق، ما يدل على إدراك الموظفين لكفاءة إدارة المصرف وفعالية استغلاله للموارد المتاحة.

ومع ذلك، لُوحظ أن العبارة المتعلقة بنسبة الديون المعدومة التي تعتبر منخفضة وتحت السيطرة حصلت على أقل متوسط تقييم (3.6) وأعلى إنحراف معياري (±0.9)، مما يُشير إلى وجود تباين ملحوظ في آراء المشاركين حول هذا الجانب، ويعكس إحتمالية وجود تحديات أو مخاطر مرتبطة بإدارة الديون المتعثرة داخل المصرف، كما أن وجود إنحراف معياري معتدل إلى مرتفع في بعض العبارات الأخرى يدل على اختلافات نسبية في وجهات النظر أو الخبرات العملية بين أفراد عينة البحث.

يُعزز من مصداقية هذه النتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا الذي بلغ (0.81)، وهو مؤشر على ثبات داخلي جيد جدًا، مما يدل على أن البنود المستخدمة في قياس التوازن الاقتصادي مترابطة ومُنسجمة في قياس هذا المفهوم.

بناءً على ذلك، يُمكن الاستنتاج أن المصرف يتمتع بتوازن مالي نسبي مستقر وفعالية جيدة في استخدام الموارد المالية، مع وجود مجال للتحسين خاصة فيما يتعلق بإدارة الديون المعدومة، لذا يُوصى بتركيز الجهود على تطوير أنظمة وإجراءات رقابية أكثر صرامة للحد من المخاطر المالية

المتعلقة بالديون المتعثرة، إلى جانب تحسين مراقبة الهدر المالي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية لتحقيق توازن اقتصادي أكثر استدامة.

الجدول رقم (4) تحليل محور الأساليب الرقابية المحاسبية

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
8.1	الرقابة الداخلية على العمليات المالية	4.3	±0.6
8.2	الرقابة الشرعية	4.1	±0.7
8.3	المراجعة الدورية الداخلية	4.0	±0.8
8.4	إعداد التقارير الدورية للإدارة العليا	4.2	±0.6
8.5	استخدام التقنية في الرقابة	3.7	±0.9

معامل كرونباخ → $\alpha = 0.86$ ثبات جيد جدًا

من خلال الجدول رقم (4) نُلاحظ أن نتائج تحليل محور الأساليب الرقابية المحاسبية تُشير إلى تقييم إيجابي جيد من قبل موظفي المصرف الإسلامي الليبي تجاه مدى تطبيق الإجراءات الرقابية المختلفة داخل المصرف، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.7 و4.3) على مقياس ليكرت من (1 إلى 5)، حيث حصلت الرقابة الداخلية على العمليات المالية على أعلى تقييم بمتوسط (4.3) وإنحراف معياري (±0.6)، ما يعكس إدراكًا قويًا وموحدًا بين المشاركين بأهمية وفعالية الرقابة الداخلية في تنظيم العمليات المالية وضبطها.

تبعتها عبارات أخرى مثل: إعداد التقارير الدورية للإدارة العليا والرقابة الشرعية، حيث حققت متوسطات (4.2 و4.1) على التوالي، مع إنحرافات معيارية منخفضة نسبيًا، مما يعكس ثقة كبيرة في تطبيق هذه الأساليب الرقابية الحيوية داخل المصرف.

على الجانب الآخر، جاء استخدام التقنية في الرقابة المحاسبية بأدنى متوسط تقييم (3.7) وأعلى إنحراف معياري (±0.9)، مما يُشير إلى تفاوت في آراء المشاركين بشأن مدى تطبيق التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الرقابة، وقد يعكس ذلك وجود نقص نسبي أو تحديات في التحديث التقني الذي يعد عنصرًا مهمًا لتعزيز كفاءة الرقابة وتسهيل العمليات الرقابية.

يدعم هذه النتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا البالغ (0.86)، والذي يدل على ثبات داخلي جيد جدًا لبنود هذا المحور، مما يؤكد أن البنود مترابطة وتُقيس بعدًا موحدًا يتعلق بالأساليب الرقابية المحاسبية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن المصـرف يُطبق أنظمة رقابية محاسـبية متينة وفعّالة بشـكل عام، مع ضـرورة التركيز على تطوير الجانب التكنولوجي للرقابة، من خلال الاسـتثمار في تقنيات حديثة وتدريب الكوادر على اسـتخدامها لتحسـين دقة وكفاءة عمليات الرقابة، وبالتالي تعزيز التوازن الاقتصادي وتحقيق أهداف المصرف.

الجدول رقم (5) تحليل محور أثر الرقابة على الأداء والتوازن

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
11.1	الرقابة تساعد في تقليل الأخطاء المالية	4.4	±0.5
11.2	الرقابة تعزز فعالية استخدام الموارد	4.3	±0.6
11.3	الرقابة تساهم في تقليل عمليات الهدر المالي	4.1	±0.6
11.4	الرقابة تدعم تحقيق الاستقرار المالي	4.2	±0.7
11.5	الرقابة الشرعية تزيد ثقة العملاء والمستثمرين	4.5	±0.5

معامل كرونباخ → $\alpha = 0.88$ ثبات ممتاز

تُبرز نتائج تحليل محور أثر الرقابة على الأداء والتوازن الاقتصـــادي تأثيرًا إيجابيًا وقويًا لأنظمة الرقابة المحاسبية والشرعية داخل المصرف الإسلامي الليبي، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية بين (4.1 و4.5) على مقياس ليكرت من (1 إلى 5)، مع إنحرافات معيارية منخفضة نسبياً، مما يعكس إتفاقًا كبيرًا بين موظفي المصرف حول الفعالية العالية للرقابة في دعم الأداء المالي.

فقد حصـلت العبارة المتعلقة بدور الرقابة الشـرعية في زيادة ثقة العملاء والمسـتثمرين على أعلى متوســط تقييم (4.5) مع إنحراف معياري منخفض (±0.5)، مما يوضـــح أن الالتزام بأحكام الشريعة يُمثل ركيزة أساسية لتعزيز سمعة المصرف ورفع مستوى الثقة لدى الأطراف المعنية.

كما بينت النتائج أن الرقابة المحاسـبية تلعب دورًا فاعلًا في تقليل الأخطاء المالية متوسـط (4.4)، وتعزيز الاستخدام الفعّال للموارد المالية (4.3)، وتقليل عمليات الهدر المالي (4.1)، إضافة إلى دعم الاستقرار المالي العام للمصرف (4.2)، هذه المؤشرات تؤكد أن نظم الرقابة لا تقتصر فقط على ضبط العمليات، بل تسهم بفاعلية في تحقيق توازن اقتصادي مستدام.

يدعم هذه النتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا العالي (0.88)، مما يدل على ثبات داخلي ممتاز بين البنود، ويعزز مصـــداقية النتائج وموثوقيتها في قياس أثر الرقابة على الأداء والتوازن الاقتصادي.

بالنظر إلى هذه المؤشـرات، يُمكن الاسـتنتاج بأن المصـرف ينجح في تطبيق نظم رقابية متكاملة تُسـهم بشـكل كبير في تعزيز الاسـتقرار المالي وتحقيق التوازن الاقتصـادي، مع تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، وهو ما يرفع من مكانة المصرف كمؤسسة مالية متخصصة وملتزمة بأعلى معايير الحوكمة والشفافية.

الجدول رقم (6) تحليل محور المعوقات والتحديات

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
13.1	نقص الكوادر المتخصصة	4.3	±0.7
13.2	ضعف البنية التحتية التقنية	4.0	±0.8
13.3	عدم وضوح السياسات الرقابية	4.1	±0.7
13.4	ضعف التعاون بين الأقسام المختلفة	3.8	±0.9
13.5	تداخل الرقابة المالية مع الرقابة الشرعية	3.5	±0.8

معامل كرونباخ → $\alpha = 0.79$ ثبات جيد

تُبرز نتائج تحليل محور المعوقات والتحديات التي تواجه نظم الرقابة المحاسـبية داخل المصـرف الإسـلامي الليبي مجموعة من القضـايا الهامة التي تؤثر على فاعلية الرقابة وجودتها، وهنا تُشـير المتوسطات الحسابية إلى أن **نقص الكوادر المتخصصة** يُعتبر التحدي الأكبر بمتوسط تقييم (4.3) وإنحراف معياري (±0.7)، ما يعكس إدراكًا واضـحًا من المشـاركين بأهمية الكفاءات البشـرية المتخصصة في تحقيق الرقابة الفعّالة وضمان تطبيق الأساليب المحاسبية الحديثة.

يأتي في الترتيب الثاني **ضـعف البُنية التحتية التقنية** بمتوسـط تقييم (4.0) مع إنحراف معياري (±0.8)، مما يدل على أن التحديات التقنية تلعب دورًا مهمًا في عرقلة كفاءة نظم الرقابة، خاصـة في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في العمليات المحاسـبية والرقابية، وفي الترتيب الثالث جاء **عدم وضـوح السـياسـات الرقابية** بمتوسط بلغ (1.4)، أما **ضـعف التعاون بين الأقسـام المختلفة** (3.8)، مما يعكس وجود قصـور إداري وإفتقاد تنسـيق فعّال بين الإدارات المعنية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على سير عمليات الرقابة وإستدامة التوازن الاقتصادي.

كما لُوحظ أن **تداخل الرقابة المالية مع الرقابة الشـرعية** حصـل على أقل متوسـط تقييم (3.5)، ما يُشـير إلى وجود بعض المشـكلات المتعلقة بعدم وضـوح الأدوار أو التضـارب بين

الرقابتين، وهذا يعكس تراجعًا نسبيًا في التكامل الإداري داخل المصرف، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة لضمان التناغم بين مختلف الجهات الرقابية.

يُدعم مصداقية هذه النتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا الذي بلغ (0.79)، وهو مؤشر على ثبات جيد بين بنود المحور، مما يؤكد أن الأسئلة تتناول أبعادًا مترابطة لمعوقات وتحديات الرقابة، بناءً على هذه النتائج، يتضح أن التحديات الأساسية التي تواجه المصرف ترتبط بالكوادر الفنية والتقنية، بالإضافة إلى الحاجة لتطوير السياسات وتعزيز التعاون بين الأقسام وتقليل التداخل بين الرقابة المالية والشرعية، لذلك يُنصح بوضع خطط تدريبية مكثفة لتطوير الكفاءات، وتحديث البنية التقنية، وتوضيح السياسات الرقابية، إلى جانب تعزيز التنسيق المؤسسي لتحقيق رقابة أكثر فاعلية ودعم التوازن الاقتصادي المُستدام.

الجدول رقم (7) تحليل محور مقترحات تطوير نظم الرقابة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
15.1	ضرورة تدريب الكوادر على أحدث نظم الرقابة	4.6	±0.4
15.2	الحاجة إلى تحديث البنية التقنية	4.4	±0.5
15.3	تطوير سياسات رقابية واضحة ومحددة	4.5	±0.4
15.4	تعزيز التعاون بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية	4.3	±0.6

معامل كرونباخ → $\alpha = 0.83$ ثبات جيد جدًا

تُشير نتائج معاملات كرونباخ ألفا إلى أن الإستبيان يتمتع بثبات داخلي جيد إلى ممتاز عبر جميع المحاور التي تم تحليلها، حيث تُفيد القيم التي تزيد عن (0.7) بوجود ثبات جيد، والقيم التي تقترب من أو تتجاوز (0.8) تدل على ثبات جيد جدًا إلى ممتاز، ويُعتبر محور **أثر الرقابة على الأداء والتوازن** هو الأعلى ثباتًا (0.88)، ما يعكس ترابطًا قويًا بين بنود هذا المحور وموثوقية قياسه، بشكل عام، تؤكد هذه النتائج موثوقية الإستبيان وقدرته على تقديم بيانات دقيقة وقابلة للتفسير في إطار الورقة البحثية.

تُظهر نتائج تحليل محور مقترحات تطوير نظم الرقابة اهتمامًا واضحًا وقويًا من قبل موظفي المصرف الإسلامي الليبي بتعزيز وتطوير أنظمة الرقابة المحاسبية والشرعية، حيث سجلت جميع العبارات تقييمات مرتفعة تتراوح بين (4.3 و4.6) على مقياس ليكرت من (1 إلى 5)، مع إنحرافات

معيارية منخفضة نسبيًا، مما يعكس إتفاقًا واسع النطاق حول أهمية هذه المقترحات لتحسين أداء المصرف محل البحث.

كما حصلت عبارة **ضرورة تدريب الكوادر على أحدث نظم الرقابة** على أعلى متوسط تقييم (4.6) مع إنحراف معياري منخفض (±0.4)، مما يؤكد الدور المحوري للعنصر البشري في تحديث وتعزيز فعالية الرقابة، وإدراك الموظفين لأهمية تطوير مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث الأساليب والتقنيات الرقابية.

تلتها الحاجة المُلحة إلى **تحديث البُنية التقنية** بمتوسط (4.4) وإنحراف معياري (±0.5)، مما يُشير إلى أن الإستثمار في التكنولوجيا الحديثة يُعتبر عاملًا رئيسيًا لتعزيز دقة وكفاءة العمليات الرقابية، وتقليل الأخطاء والهدر المالي.

كما حصلت مُقترحات **تطوير سياسات رقابية واضحة ومحددة** و**تعزيز التعاون بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية** على متوسطات تقييم مرتفعة (4.5 و4.3 على التوالي)، مما يعكس الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي وإجرائي متكامل يسهل التنسيق ويحد من التداخل بين الرقابتين، ويُعزز الشفافية والإنسيابية في تنفيذ عمليات الرقابة.

يدعم هذه النتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا البالغ (0.83)، وهو مؤشر على ثبات جيد جدًا لبنود هذا المحور، مما يُعزز ثقة الباحثين في إتساق هذه البنود في قياس مقترحات تطوير نظم الرقابة، بناءً على هذه النتائج، يتضح أن الموظفين يضعون تطوير الكوادر البشرية والتقنية، بالإضافة إلى وضع سياسات واضحة وتعزيز التعاون المؤسسي كأولويات لتحسين كفاءة وفاعلية نظم الرقابة، وهو ما يسهم بشكل مباشر في تعزيز التوازن الاقتصادي وإستدامة الأداء المالي للمصرف الإسلامي الليبي.

الجدول رقم (8) معاملات ثبات مكونات الورقة البحثية ومستوى موثوقيتها

عدد الفقرات	المحور	معامل α	مستوى الثبات
5	التوازن الاقتصادي	0.81	جيد جدًا
5	الأساليب الرقابية المحاسبية	0.86	جيد جدًا
5	أثر الرقابة على الأداء والتوازن	0.88	ممتاز

5	المعوقات والتحديات	0.79	جيد
4	مقترحات التطوير	0.83	جيد جدًا

تُشير نتائج معاملات كرونباخ ألفا إلى أن الإستبيان يتمتع بثبات داخلي جيد إلى ممتاز عبر جميع المحاور التي تم تحليلها، حيث تُفيد القيم التي تزيد عن (0.7) بوجود ثبات جيد، والقيم التي تقترب من أو تتجاوز (0.8) تدل على ثبات جيد جدًا إلى ممتاز، ويُعتبر محور **أثر الرقابة على الأداء والتوازن** هو الأعلى ثباتًا (0.88)، ما يعكس ترابطًا قويًا بين بنود هذا المحور وموثوقية قياسه.

6) إختبار تساؤلات البحث:

يهدف هذا البحث إلى إختبار التساؤلات الأساسية المتعلقة بالتوازن الاقتصادي داخل المصرف الإسلامي الليبي، وتأثير الأساليب الرقابية المحاسبية على الأداء المالي، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تُواجه نظم الرقابة، وإستشراف مُقترحات التطوير.

أولاً، تم تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي داخل المصرف، حيث أظهرت النتائج الإحصائية (أنظر الجدول رقم 3) أن الموظفين يُقدرون قدرة المصرف على تحقيق توازن مالي نسبي ومُستقر، فقد تراوحت متوسطات تقييم العبارات بين (3.6 و4.2) على مقياس ليكرت (1–5)، مع مؤشر ثبات جيد جدًا (كرونباخ ألفا = 0.81)، كان أعلى متوسط متعلقًا بالوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد، مما يعكس إلتزام المصرف الجاد في إدارة موارده المالية بفعّالية، في حين كانت إدارة الديون المعدومة أقل تقييماً، ما يُشير إلى وجود تحديات تحتاج إلى معالجة.

ثانياً، بالنسبة للأساليب الرقابية المحاسبية المعتمدة، تبين من خلال تحليل البيانات (الجدول رقم4) أن المصرف يُطبق مجموعة من الإجراءات الرقابية المتنوعة والتي تحظى بتقدير جيد من قبل الموظفين، مع معدلات تقييم بين (3.7 و4.3) وثبات عالي جدًا (α = 0.86) إلا أن استخدام التقنية الحديثة في الرقابة يظهر بعض التباين، مما يُشير إلى أهمية الاستثمار في تحديث الأنظمة الرقمية وتطوير قدرات العاملين.

ثالثاً، تناول البحث أثر هذه الأساليب الرقابية على تحسين الأداء المالي وتقليل الهدر، حيث كشفت النتائج (الجدول رقم 5) عن تأثير إيجابي قوي للرقابة على دقة العمليات وتقليل الأخطاء، وتعزيز فعّالية استخدام الموارد، مما يُساهم في دعم الاستقرار المالي للمصرف محل البحث، مع

مؤشـــر ثبات ممتاز ($\alpha = 0.88$) كما أبرزت الرقابة الشـــرعية دورها الحيوي في بناء ثقة العملاء والمستثمرين، وهو ما يُعزز مكانة المصرف في السوق.

رابعاً، أظهرت العلاقة بين الرقابة المحاسـبية وتحقيق التوازن المالي أن نظم الرقابة المتكاملة تلعب دوراً محورياً في تعزيز الإســتقرار المالي، من خلال ضــبط العمليات المالية وتقليل المخاطر، وهو ما عبّر عنه الموظفون بتوافق ملحوظ على فعالية هذه النظم.

خامســاً، تم تحديد المعوقات التي تعترض ســير تطبيق نظم الرقابة، حيث أظهرت البيانات (الجدول رقم 6) أن نقص الكوادر المؤهلة، وضـعف البنية التحتية التقنية، وعدم وضـوح السـياسـات، وضعف التنسيق بين الأقسام، بالإضافة إلى تداخل الرقابة المالية مع الرقابة الشرعية، تمثل تحديات كبيرة تؤثر على جودة الرقابة، مع ثبات جيد للمقياس ($\alpha = 0.79$).

في الختام، أظهرت نتائج محور مقترحات التطوير (الجدول رقم 7) إجماعاً قوياً على ضرورة تدريب الكوادر، وتحديث البُنية التقنية، وتحسـين السـياسـات الرقابية، وتعزيز التنسـيق بين الجهات الرقابية، مع ثبات جيد جدًا ($\alpha = 0.83$)، ما يؤكد وعي الموظفين بأهمية التطوير المُســتمر للنظم الرقابية لتعزيز الأداء المالي والتوازن الاقتصادي.

تؤكد هذه الورقة البحثية أن المصـرف الإسـلامي الليبي يتمتع بتوازن اقتصـادي نسـبي مُستقر مدعومًا بأساليب رقابية محاسبية وشرعية فعّالة تسهم في تحسين الأداء المالي وتقليل الهدر، غير أن وجود تحديات في الموارد البشـــرية والبنية التقنية والســـياســـات التنظيمية يفرض ضـــرورة تبني إســتراتيجيات تطوير شــاملة، ومن خلال تعزيز التدريب، وتحديث التكنولوجيا، وتحســين التنســيق الداخلي، يُمكن للمصـــرف تعزيز كفاءته، وتحقيق إســـتقرار مالي مُســـتدام، وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين، مما يُعزز مكانته كمؤسسة مالية متخصصة وموثوقة.

7) النتائج والتوصيات:

توصل البحث إلى عدة نتائج يُمكن إجمالها فيما يلي:

1. التوازن الاقتصـادي: يتمتع المصـرف الإسـلامي الليبي بتوازن مالي نسـبي ومسـتقر، حيث يُحقق التوازن بين الإيرادات والنفقات ويســـتخدم الموارد المالية بكفاءة، مع إلتزام جيد بالوفاء بالإلتزامات المالية في الوقت المحدد.

2. **الأساليب الرقابية:** يعتمد المصرف على أساليب رقابية محاسبية وشرعية فعّالة تحظى بتقييم إيجابي من الموظفين، لكن هناك حاجة واضحة لتطوير الجانب التكنولوجي لتعزيز دقة وكفاءة العمليات الرقابية.

3. **أثر الرقابة على الأداء:** تلعب نظم الرقابة دورًا جوهريًا في تحسين الأداء المالي وتقليل الهدر، كما تُعزز ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف من خلال الإلتزام بالرقابة الشرعية.

4. **المعوقات والتحديات:** تواجه نظم الرقابة عدة معوقات أبرزها نقص الكوادر المتخصصة، ضعف البنية التحتية التقنية، عدم وضوح السياسات الرقابية، ضعف التعاون بين الأقسام، والتداخل بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية.

5. **مقترحات التطوير:** هناك إجماع على أهمية تطوير الكوادر، تحديث البُنية التقنية، تحسين السياسات الرقابية، وتعزيز التنسيق المؤسسي لتحقيق رقابة أكثر فاعلية وإستدامة التوازن الاقتصادي.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يُقدم الباحثون التوصيات التالية:

1) **الاستثمار في التدريب:** تنفيذ برامج تدريبية مكثفة لتطوير مهارات الكوادر البشرية في أحدث نظم الرقابة المحاسبية والتقنية، لرفع مستوى الكفاءة والإحترافية.

2) **تحديث البُنية التحتية التقنية:** تبني تقنيات حديثة في نظم الرقابة لتعزيز دقة وكفاءة العمليات، والحد من الفجوات التكنولوجية التي تعيق الأداء الرقابي.

3) **تحسين السياسات والإجراءات:** وضع سياسات رقابية واضحة ومحددة تُساهم في توحيد الإجراءات وتقليل التداخل بين الرقابة المالية والشرعية، بما يضمن التنسيق الفعّال بين الجهات الرقابية.

4) **تعزيز التعاون المؤسسي:** بناء قنوات تواصل وتنسيق فعّالة بين الأقسام المختلفة لضمان تكامل جهود الرقابة وتحقيق أهداف التوازن الاقتصادي.

5) **مراقبة الديون المعدومة:** تطوير آليات رقابية صارمة لإدارة الديون المتعثرة، للحد من المخاطر المالية المرتبطة بها، وتعزيز إستقرار الأداء المالي للمصرف.

قائمة المراجع:

1. أحمد، ن. م. (2020). الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 12(1).

2. التواتي، علي، وقفة، أحمد. (2015). تقييم أداء المراقب الشرعي في المصارف الليبية التي تطبق النوافذ الإسلامية. مجلة الدراسات المصرفية والمالية، المجلد 10.

3. الجويفل، محمد. (2011). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الأردن.

4. الحسيني، ف. ع. (2018). التوازن الاقتصادي في المؤسسات المالية. مجلة البحوث الاقتصادية، 22(4).

5. حيرش، سامي، ورمضاني، خالد. (2017). نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة جزائرية. مجلة البحوث الاقتصادية الإسلامية، المجلد 5.

6. الخلفاوي، م. ن. (2021). المصارف الإسلامية وأهمية التوازن الشرعي والمالي. دار السلام، جدة.

7. الدسوقي، م. أ. (2019). الرقابة المحاسبية وأهميتها في تحسين الأداء المالي. مجلة العلوم الاقتصادية، 15(2).

8. الزبيدي، ك. ج. (2022). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. دار الرافدين، بغداد.

9. الطويل، ع. س. (2019). الرقابة المحاسبية ودورها في تعزيز التوازن الاقتصادي. مجلة الإدارة المالية، 14(3).

10. عبدالفتاح، عز حسن، (2008) مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الإستدلالي باستخدام SPSS ، منشورات خوارزم العلمية.

11. المركزية الليبية (2024). التقرير السنوي للمصارف الإسلامية في ليبيا.

12. النجار، ي. ع. (2023). تحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات الإسلامية، 25(1).

13. Zenbela , H. ., Lubis, A. ., & Mohd Balwi, M. A. W. F. (2023). Internal Control In Libyan Islamic Banks From Islamic Perspective: Ingredients And Challenges: الرقابة الداخلية في المصارف الليبية الإسلامية من المنظور الإسلامي: المقومات والتحديات . Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies, 29(1), 100–120. Retrieved from https://al-qanatir.com/aq/article/view/460.